التاريخ: 2022/10/03م
الرقم الإشاري: 19-7422

السيد المحترم/
رئيس مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية

بعد السلام عليكم،،،

في إطار قيام ديوان المحاسبة بالمهام المسندة إليه بموجب القانون رقم (19) لسنة 2013م وتعديلاته ولائحته التنفيذية وفقا للمادة (18) التي نصها " على رئيس الديوان تنبيه رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص إلى ما قد يصل إلى علمه من خسارة يمكن تفاديها أو عبء على الموارد المالية للدولة التي لا تدعو إليه الحاجة إذا كان ذلك العبء أو تلك الخسارة مما قد يترتب على اتباع سياسة مالية معيّنة....."

ومن خلال متابعة الديوان لكميات الوقود التي تستهلكها محطات الإنتاج بالشركة العامة للكهرباء خلال السنوات السابقة وتقييمه للسياسات المتّبعة بالشركة المعتمدة على النفط في ظل وجود البدائل المتطورة والمتاحة (الغاز) وما يرتبه ذلك من تكاليف باهظة جراء ارتفاع فاتورة الوقود بشكل كبير تصاعدي وبما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني والتي لوحظ بشأنها ما يلي :

- ارتفاع تكاليف إنتاج الطاقة الكهربائية بدخول محطة أوباري بمتوسط قدرة إنتاجية (250ميجاوات)، وبذلك تُشكل قيمة الوقود المستهلك حوالي (23٪) من قيمة الوقود المستهلك بجميع محطات الإنتاج الأخرى.
- تضاعُف تكلفة الوقود المستهلك لمحطة أوباري بعد تشغيل باقي الوحدات بالمحطة بنسبة (50٪) حيث أن الوحدات التي تعمل تمثل النصف من إجمالي القدرات الإنتاجية بالمحطة حيث بلغت الفاتورة من الفترة (2019/06/14م) إلى (2022/08/31م) حوالي نصف قيمة الاستهلاك للوقود بجميع محطات الإنتاج من سنة (2018 إلى 2022م).
- بلغ اجمالي قيمة المبالغ المستحقة والمتراكمة على الشركة العامة للكهرباء لصالح المؤسسة الوطنية للنفط عن الفترة من تاريخ (2019/06/14م) إلى (2022/08/31م) لمحطة أوباري حوالي(772,850,248) دولار، أي ما يُقدر بحوالي (3,8) مليار دينار ليبي.
- ارتفاع قيمة فاتورة الاستهلاك بمحطة أوباري الذي يرجع إلى نوع الوقود المستهلك (خام برنت) والذي يصل سعره إلى (127 دولاراً) للبرميل . كما أن المطالبة بوضع سعر مدعوم للشركة على الوقود المستهلك بمحطات الإنتاج ليس بالحل الأمثل.
- عدم الاستفادة من مصدر الغاز الذي يبعد عن محطة أوباري حوالي (500) كم وإمكانية استغلاله بحيث يمكن التقليل من العبء المالي على الميزانية العامة للدولة.

- عدم تفعيل الخطط والدراسات المتعلقة ببدائل الغاز وإمكانية إنشاء خط بحري من مجمع مليته للغاز بحيث يغذي جميع المحطات الساحلية بتكلفة منخفضة.

لذلك ،،،، فإن الديوان في سبيل ترشيد الإنفاق يطلب اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تقليل فاتورة الوقود المستهلك بمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية، وذلك من خلال الانتقال إلى تزويد محطة أوباري بالغاز وكذلك إنشاء خط غاز بحري لتزويد جميع المحطات بالمناطق الساحلية والذي يعد مشروعا وطنيا سيساهم في تقليل هذا العبء على الخزانة العامة للدولة .

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام....

والسلام عليكم ....

أ.خالد أحمد شكشك
رئيس ديوان المحاسبة

ديوان المحاسبة الليبي
Libyan Audit Bureau
المحفوظات

صور إلى :
- السيد/ وزير النفط والغاز بحكومة الوحدة الوطنية.
- السيد/ وزير المالية بحكومة الوحدة الوطنية.
- السيد/ وكيل ديوان المحاسبة.
- السيد/ رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط.
- السيد/ رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء .
- السيد/ مدير مكتب التفتيش و المتابعة.

ع / ا. الطاهر / م.ر ..... / ص.البوسيني .... ت.حنان 5732

info@audit.gov.ly